# المـؤتـمـــر الثاني والثلاثون
## للاتحاد البرلماني العربي

" التضـامن العـربـي "

القاهرة - جمهورية مصر العربية
17 و 18 شباط / فبراير 2022

# تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

# المقدم إلى المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي

**المؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي**

**«التضامن العربي»**

**القاهرة – جمهورية مصر العربية**

**17–18 شباط/فبراير 2022**

**تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**معالي رئيس الاتحاد،**

**معالي رئيس المؤتمر،**

**أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،**

**السادة المشاركون الأفاضل،**

**يشرفني أن اعرض عليكم تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية:**

اجتمعت لجنة **الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية** في الساعة الخامسة عشرة والنصف من يوم الخميس الواقع في 17 شباط / فبراير 2022، وحضر هذا الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية، الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

5.المملكة العربية السعودية.

6.الجمهورية العربية السورية.

7.جمهورية الصومال الفيدرالية.

8.جمهورية العراق.

9.سلطنة عُمان.

10.دولة فلسطين.

11.دولة قطر.

12.دولة الكويت.

13.الجمهورية اللبنانية.

14.جمهورية مصر العربية.

15.المملكة المغربية.

16.الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة الدكتور عبيد محمد الوسمي، وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية، رئيساً للجنة، وسعادة الشيخ أحمدو أدبدا، عضو مجلس المستشارين المملكة المغربية، مقرراً.

بعد ذلك أقرّت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع القرارات السياسية والبرلمانية.
2- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

## القرارات السياسية[1][2]

يؤكد الاتحاد البرلماني العربي، أن "التضامن العربي" قد بات ضرورة أساسية وملحّة في ظل المستجدات الدولية الراهنة، وأداة فعالة لدرء المخاطر، والتصدي للهجمات الاستعمارية والإرهابية التي تستهدف وحدة الصف العربي، عبر ضرب الاستقرار وزرع بذور الفتنة والانقسام بين أبناء الدول العربية الواحدة تلو الأخرى، ناهيك عن تدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية، ونسف مقومات الحياة المستقرة الآمنة، وكل ما يمتّ بصلة للتنمية الشاملة والديمقراطية والعيش المشترك. وعليه فإن اللجنة توصي بما يلي:

1- مناشدة القادة العرب الأجلاء في القمة العربية القادمة، بذل جميع الجهود الممكنة لتنقية الأجواء العربية وتسوية الخلافات بين الدول العربية، بغية الشروع بتعزيز أسس الأمن العربي بمجمله، التي توفر البيئة الملائمة للنهوض بالواقع العربي المتردي والسير قدماً نحو الاستقرار والازدهار، فمن دون بيئة آمنة ومستقرة لا يمكن تحقيق ما نصبو إليه.

2- العمل الجاد قولاً وفعلاً على إعطاء الأولوية للترابط الوثيق بين مفهوم الأمن العربي على مستوى الدولة الواحدة، ومستقبل الأمن القومي العربي، الأمر الذي يؤتي ثماره بتوحيد طاقات الأمة العربية، وصون وجودها التاريخي، وضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- يؤكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، ويطالب الحكومات العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمراته ومجالسه السابقة، وبشكل خاص ما أقره المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في المملكة الأردنية الهاشمية فبراير / شباط 2020 .

4- التأكيد أنه لا سلام وأمن ولا استقرار في المنطقة دون حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه وفي مقدمتها تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين على اساس القرار رقم 194 لعام 1948، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

5- توجيه تحية اعتزاز وافتخار لصمود الشعب الفلسطيني الذي يخوض مقاومته الشعبية في مواجهة الاحتلال والمستوطنين على امتداد الأرض الفلسطينية، وبشكل خاص عمليات التهجير والتطهير العرقي التي يتصدى أبناء وبنات القدس بصدورهم العارية، لإفشال مشاريع الاستيطان والإحلال والتهويد، مؤكدين على شرعية نضال ومقاومة ابناء الشعب الفلسطيني، الذين يسطرون أروع معاني التضحية والفداء دفاعاً عن عروبة فلسطين ومقدسات الأمتين

**[1] طلب ممثل الشعبة البرلمانية في لبنان تثبيت تحفظه على منهجية اعداد مسودة مشاريع القرارات السياسية، وأن يتضمن التقرير التوجهات العامة للقضايا العربية.**

**[2] بعد عرض التقرير في المؤتمر تحفظ ممثل الشعبة البرلمانية في سوريا أنه لم يرد في التقرير الى أهمية وضرورة عودة سورية الى الجامعة العربية، اضافة إلى عدم الإشارة إلى الاحتلالين الأميركي والتركي لجزء من الأراضي السورية.**

العربية والإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، ووقف السياسات الاستيطانية الخبيثة للكيان الصهيوني تجاه قطاع غزة المحاصر والسماح لهم بإدخال المساعدات الطبية والانسانية العاجلة[3].

6- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، والرفض المطلق لأية مشاريع أو حلول أو محاولات لفرض تسوية منقوصة على الشعب الفلسطيني لا تلبي حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

7- دعم موقف دولة فلسطين وقرار مؤسساتها بمواصلة رعاية عائلات الشهداء والأسرى واستمرار رعاية الجرحى، فهم مناضلون من أجل حرية وطنهم واستقلاله وسيادته، ومطالبة المؤسسات القانونية والانسانية الدولية، بتحمل مسؤولياتها بإلزام الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ووقف الانتهاكات بحقهم، وتوفير الحماية اللازمة لهم.

8- مطالبة القمة العربية القادمة التي ستنعقد في الجمهورية الجزائرية تفعيل وتنفيذ قرارات القمم العربية بشأن القضية الفلسطينية وبخاصة الالتزام بالمبادرة العربية للسلام نصاً وروحاً وتسلسلاً، وإقرار خطة عربية موحدة سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً، لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

9- مطالبة الحكومات العربية اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية العاجلة وتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، تنفيذاً لقرارات القمم العربية، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي.

10- الطلب من الحكومات العربية توفير الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين تنفيذاً لما ورد من التزامات في شبكة الأمان المالية العربية التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي والقرصنة الإسرائيلية للأموال الفلسطينية، توفير المساعدات العاجلة والانسانية للشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة وان تساهم في تسهيل فتح المعابر[4].

11-الطلب من اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي وبالاستعانة بخبرات عربية ودولية متابعة ما ترتكبه سلطات الاحتلال من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من استيطان وفصل عنصري، والتي تم توثيقها من قبل منظمات دولية، كتقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٠٢٢/٢/٤، وتقرير منظمة هيومن رايتس وتش في 27 نيسان

[3] **بعد عرض التقرير في المؤتمر تقدم ممثل الشعبة البرلمانية في قطر بإضافة هذه الفقرة على البند الخامس.**

[4] **بعد عرض التقرير في المؤتمر تقدم ممثل الشعبة البرلمانية في قطر بإضافة هذه الفقرة على البند العاشر.**

2021، وتقرير الإسكوا في 15 آذار 2017، لمساعدة دولة فلسطين على تقديم لوائح الاتهام ضد مرتكبي تلك الجرائم لمساءلتهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم امام المحكمة الجنائية الدولية.

12- رفض صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق ترامب، بما في ذلك قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس الموحدة عاصمة إسرائيل ونقل سفارتها من تل ابيب الى القدس ورفض استمرار العمل بها، ورفض وإدانة قرار حكومة الاحتلال نقل وزاراتها ومقراتها وإداراتها إلى مدينة القدس المحتلة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

13- مطالبة الدول التي افتتحت سفارات أو مكاتب تمثيلية او تجارية لها في مدينة القدس المحتلة بالتراجع عنها لانتهاكها الصارخ للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد أن القدس مدينة فلسطينية محتلة، وأن تلك الخطوات لن تُغير من الوضع السياسي والقانوني والتاريخي للمدينة.

14- دعوة الإدارة الأمريكية لتنفيذ ما أعلنه رئيسها ووزير خارجيتها، حول الالتزام بحل الدولتين ووقف التوسع الاستيطاني ووقف سياسة الطرد القسري للفلسطينيين من أحياء القدس والحفاظ على الوضع التاريخي في المسجد الأقصى، وإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وإعادة فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. والطلب من الادارة الامريكية مخاطبة الكونغرس الأمريكي لإلغاء قراره الصادر عام 1987بشأن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ورفض أن تبقى تلك التعهدات بدون تطبيق، وعدم ربطها بموافقة الاحتلال .

15- تثمين جهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية الهاشمية على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس في رعايتها وحمايتها وصيانتها، ورفض كل محاولات القوة القائمة بالاحتلال المساس بهذه الرعاية والوصاية ودعم دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم القدسي الشريف ضد خروقات واعتداءات سلطات الاحتلال.

16- الإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وبما تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس من جهود.

17- التأكيد مجددا على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري بكافة أشكاله وصوره ومظاهره ووجوب تحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته بتنفيذ قراراته خاصة القرار رقم 2334 لعام 2016 الذي رفض كافة اشكال الاستيطان وطالب بوقفه فورا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

18- مطالبة الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن، الدول إلزام الاحتلال وقف سياسة التطهير العرقي التي ينفذها، خاصة في القدس المحتلة كما يجري الآن في حي الشيخ جراح واحياء بلدة سلوان، والاغوار الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل والاستيلاء عليها بالقوة وطرد سكانها الشرعيين، ومصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والكنائس والمواطنين، ومصادرة اراضي المقابر الإسلامية خاصة بالقدس.

19- مطالبة مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته في تنفيذ قراراته بوقف السياسات والإجراءات الاستيطانية التي تتبناها وتنفذها حكومة المستوطنين بزعامة نفتالي بينت، والتي تسير على نهج سابقاتها في إفشال أية فرصة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي نصت على إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة وعاصمتها مدينة القدس وحل قضية اللاجئين وفق القرار١٩٤.

20- مطالبة المنظمات الدولية ذات الاختصاص بوضع الخطط اللازمة لتصنيف منظمات استيطانية يهودية منها "تدفيع الثمن" و"شبيبة التلال" و"الحارس الجديد" منظمات ارهابية، كونها تمارس القتل والارهاب وتعتدي على المواطنين الآمنين في بيتوهم، وتصادر الأراضي وتدمر المزارع، بحماية جيش الاحتلال.

21- مطالبة الأمم المتحدة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفق قرارها الذي أصدرته في دورتها الطارئة عام 2018، واستنادا الى نصوص اتفاقيات جنيف ذات الصلة؛ والعمل مع البرلمانات والحكومات العربية وغيرها لتحقيق هذا الهدف.

22- مطالبة المجتمع الدولي تبني وتنفيذ رؤية الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين التي طرحها في مجلس الأمن في 2018/2/20 لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات على أساس القانون الدولي و قرارات الشرعية الدولية برعاية دولية، وانشاء آلية حماية دولية للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية لحماية الشعب الفلسطيني والخروج بقرارات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة المستوطنات الاستعمارية، وتمكين دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 من ممارسة استقلالها وسيادتها، وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194 وإطلاق سراح الأسرى، وحل سائر القضايا وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي بسقف زمني محدد.

23- التأكيد على مواصلة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) مهامها المنصوص عليها في قرار انشائها رقم 302 لعام 1949 وعدم التعامل مع أي إطار لا يتوافق مع هذا القرار، والحفاظ على دورها حتى تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 القاضي بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم، ودعوة الجهات الدولية المانحة تقديم الدعم المالي اللازم للوكالة، لتمكينها من ممارسة مهامها بصورة مستدامة.

24- رفض مشروع السلام الاقتصادي وتقليص الصراع الذي تطرحه القوة القائمة بالاحتلال -إسرائيل- كبديل عن وقف مشروعها الاستيطاني، والتأكيد أن الحل يكون بإنهاء الاحتلال، ليتمكن الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده وثرواته الطبيعية واقتصاده في ظل دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

25- دعوة الدول والشركات التي ما تزال تعمل و/أو تتعامل مع الشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تتعامل و/أو تعمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الى التوقف فورا عن ذلك، كخطوة ضرورية لعزل الاستيطان وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، التزاما بما أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن "القائمة السوداء" لتلك الشركات.

26- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية الإقليمية وبرلمانات العالم لرفض وإدانة القوانين العنصرية التي يقرها "الكنيست الإسرائيلي"، وحث برلمانات الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين للطلب من حكوماتها الاعتراف بها.

27- دعوة الأشقاء في دولة فلسطين إلى سرعة العمل على إنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة الوطنية، بتنفيذ اتفاقيات المصالحة الوطنية والانخراط في وحدة وطنية شاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

28- التأكيد انه وفي ظل تنصل الاحتلال من التزاماته القانونية الدولية، فإن للشعب الفلسطيني كامل الحق في العمل بكل وسائل المقاومة المشروعة لإجباره على الرحيل عن أرضه وانتزاع كامل حقوقنا غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة وحق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها بالقوة، ودعم حركة المقاطعة الدولية (B.D.S) بمقاطعة دولة الاحتلال ودعوة أحرار العالم للانضمام اليها، نصرةً للعدالة ورفضاً للاحتلال والاستيطان.

29- حث البرلمانات الوطنية في الدول العربية كافة على التواصل الفعال والمثمر مع السلطات التنفيذية في بلدانهم لتعزيز التضامن العربي، وإرساء مفهوم الأمن العربي المشترك، ليكون أساساً ومخرجاً وحيداً لما نعانيه من أزمات قاتلة تتفرّد ببلداننا وشعوبنا العربية بشكل استعماري توسعي منهجي ومدروس.

30- يدين بشدة اية محاولة هدفها المسّ بأرض وشعب وسيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودولة الإمارات العربية الشقيقة من قبل ميليشيا الحوثي، واعتبارها منظمة ارهابية تهدد الأمن والسلم في اليمن والاقليم، وبذات الوقت يشدّد إدانته لأي اعتداء على اية دولة عربية شقيقة، ويؤكد دعمه لكافة الجهود التي تقوم بها الدول العربية الشقيقة في المحافظة على سلامة أراضيها وشعوبها والقاطنين على أرضها.

31- دعم الجمهورية العربية السورية، في جهودها الرامية لمحاربة الإرهاب الدولي الذي يستهدفها، وتقديم العون لها للخروج من أزمتها بعيداً عن أي تدخلات خارجية هدفها النيل من سيادتها ووحدة ترابها الوطني، ومساندتها

لاسترجاع كامل الجولان السوري المحتل، والتأكيد على أن جميع الإجراءات والقرارات الإسرائيلية–الأمريكية، لفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان لاغية وباطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية.

32- رفض وادانة التدخل التركي في الشمال السوري وليبيا الشقيقة، وتوفير السبل اللازمة لزيادة التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمجلس الرئاسي والحكومة الليبية، ودعم مساعي الشعب الليبي الشقيق للحفاظ على أمنه واستقراره وسيادته[5].

33- تأييد جهود الحكومة العراقية ومختلف الفعاليات الدينية والاجتماعية وعموم الشعب العراقي، للخروج من أزمته، بغية استعادة السيادة العراقية الكاملة، والعمل بفعالية لبناء العراق ودفعه باتجاه الاستقرار والازدهار.

34- رفض قطع مياه الأنهار القادمة من إيران تجاه العراق، وكذلك ايقاف بناء السدود على نهري دجلة والفرات من قبل تركيا، والذي أثر سلباً على العراق وسوريا، مما أدى إلى زيادة نسبة التصحر.

35- التأكيد على التضامن العربي مع كل من مصر والسودان، في أن الأمن المائي للدولتين هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض المساس بحقوقهما في نهر النيل، ودعوة الجانب الاثيوبي إلى التخلي عن سياسته المتعنتة والوقف الفوري للإجراءات الأحادية الجانب وصولاً إلى اتفاق عادل ومتوازن ملزم حول ملء سد النهضة، وتشغيله بالشكل الذي يعزز من التنمية والاستقرار في المنطقة.

36- رفض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفض الخطوات التصعيدية التي تتخذها إيران لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، ومطالبة النظام الإيراني بالكف والامتناع عن تمويل ودعم الجماعات التي تؤجج النزاعات والصراعات في المنطقة العربية، وإيقاف دعم وتمويل وتسليح المليشيات الطائفية والتنظيمات الإرهابية والانفصالية.

37- التضامن مع الشعب اللبناني الشقيق ومساندته في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها حالياً من أجل استعادة عافيته واستقراره، وإعادة الحياة الطبيعية لجميع مؤسساته، بغية صون سيادته ووحدته الوطنية.

38- الالتزام بالعمل معاً على صون وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي واستتباب الأمن فيها، والحث على ضرورة تقديم المساعدة للحكومة الفدرالية في الصومال لتمكينها من بسط سلطة القانون ونشر قيم الحوار والديمقراطية، لا سيما مع تحوّل تحركات الإرهاب الدموي والتطرف الأعمى إلى منطقة القرن الأفريقي.

---

[5] **عدلت هذه الفقرة بناء على طلب ممثل الشعبة البرلمانية في ليبيا بعد أن تم عرض التقرير في المؤتمر.**

39- التأكيد على دعم السودان الشقيق في الدفاع عن سيادته وأمنه واستقراره، وسعيه الدؤوب لتحقيق التناغم والوفاق بين مختلف الفرقاء الوطنيين الذين يعملون مع جميع الأطراف الدولية المعنية لبناء دولة قوية قادرة على تمكينه من تجاوز المحن السياسية والمصاعب الاقتصادية.

40- توجيه كل الدعم اللازم للشرعيةِ الدستورية في اليمن لإنهاء انقلاب حركة الحوثي الإرهابية واستعادة الدولة، ومساعدة جميع القوى الوطنية اليمنية في بناء دولة قوية عبر حوار لا يستثني أحد، استناداً إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، مع التأكيد على ضرورة دعم الجهود المبذولة من أجل معالجة الأزمة الانسانية المتفاقمة بشكل خطير جداً والتي تهدد معظم أبناء الشعب اليمني.

41- نَدعو الشّعب التونسي الشقيق بجميع أطيافه السياسية الوطنية إلى تجاوز الخلافات السياسية، والعمل بشكل متناغم بين جميع المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، بغية الحفاظ على مسيرة الديمقراطية الفاعلة، والتوصل إلى صيغة توافقية تحفظ أمن البلاد واستقرارها، وتجنّبها مخاطر الوقوع في حالةٍ من الفوضى والتشرذم، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة وتردي الأوضاع المعيشية بسبب تبعات جائحة كورونا، ونجدّد تأكيدنا على أن الحوار البنّاء والشفاف بين مختلف الأطراف الوطنية الفاعلة هو السبيل الوحيد للتوصّل إلى حكم تشاركي فعّال وديمقراطي، يُعيد لجمهورية تونس الشقيقة ألقها ودورها الريادي في العالم العربي.

42- التأكيد على أنّ الانتقال السلمي للسلطة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مثال يُحتذى، ونتمنى للجزائر المزيد من التقدّم والازدهار.

43- يؤكّد على مواقفه الداعمة للمملكة المغربية الشقيقة، في الحفاظ على سيادتها على كامل ترابها الوطني، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، استجابة لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. [6]

44- التأكيد على جميع قرارات الاتحاد البرلماني العربي السابقة والحالية، ذات الصلة برفض كل أشكال الاعتداء أو التدخل الأجنبي والخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية بشكل مباشر أو غير مباشر.

45- الاستمرار بتطوير النظم والتشريعات البرلمانية وتحسينها، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان العربي وكرامته، وتمكين الشباب، وتفعيل ودعم مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي والبرلماني والتنموي.

46- مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يمر بها الوطن العربي، فهي لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية والسياسية، فالأمن العربي المشترك يمثل الأرضية التي تصبو إليها الشعوب العربية كافة لإحياء

[6] **موافقة الشعب البرلمانية الحاضرة عند التصويت بالإجماع على البند ٤٣ وتحفظ ممثل الشعبة البرلمانية في الجزائر.**

المشاريع الاقتصادية العربية، التي تعزز مناعة الحصن العربي وقوته في مجابهة الهجمات الاستعمارية على اختلاف شدتها وقسوتها.

47- الابتعاد عن الاستقواء بالقوات الاجنبية العدوة لضرب الأمن والسلم والاستقرار في أي بلد عربي.

## القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

### أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

- توصي لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية بضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

### ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 144، والجمعية 145 للاتحاد البرلماني الدولي، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة قبل انعقاد الجمعية 144، والجمعية 145، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:

أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 144 و145، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،

ب. دراسة إمكانية تقديم طلب باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعيتين 144 و145،

ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي-إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية 144 والجمعية 145 وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية 144 والجمعية 145 من خلال موقع الاتحاد الإلكتروني وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"***.

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي في مواقع التواصل الاجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

********

**ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي:**

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي كون المؤتمر 14 شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:
عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.
وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2022 تحت عنوان:
**"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا "**

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في خلال عام 2022، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والأفريقية على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

**رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :**

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

4. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان.
5. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
6. المشاركة في الاجتماع السنوي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
7. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الأمريكية.
8. العمل على توقيع مذكرات تعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها.
9. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور مؤتمرات الاتحاد المستقبلية.

واختتمت اللجنة أعمالها في تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الخميس الواقع في 2022/02/17.

ونرجو المؤتمر الكريم المصادقة على هذا التقرير.

| المقرر | الرئيس |
| --- | --- |
| الشيخ أحمدو أدبدا | د.عبيد محمد الوسمي |

****